

Distr.: General
19 March 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المعني بمتابعة تمويل التنمية
20-23 نيسان/أبريل 2020
متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من
تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية
المستدامة لعام 2030

تمويل التنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام*

موجز

تتضمن هذه المذكرة، التي تسلط الضوء على الاستنتاجات الرئيسية لتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام 2020، تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ النواتج المتوخاة من تمويل التنمية. وتستند فرقة العمل في تقريرها إلى الخبرة والتحليلات والبيانات التي جمعها أكثر من 60 عضواً من أعضائها. وتحلل السياق الاقتصادي العالمي وآثاره على التنمية المستدامة، وتحديات وفرص تمويل التنمية المستدامة في عصر التكنولوجيات الرقمية التحولية والتقدم المحرز في مجالات العمل المحددة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

* قُدمت هذه المذكرة بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينها ما أُدخل من تصويبات وتوضيحات تقنية رداً على التعليقات الواردة أثناء سلسلة من جلسات الإحاطة التقنية التي عُقدت في الفترة من 9 إلى 13 آذار/مارس 2020.



أولا - لمحة عامة

- 1 - لقد تغير مشهد التمويل تغيرا كبيرا منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. فقد غيرت التكنولوجيات الرقمية الجوانب الرئيسية للنظم المالية. وتزايد الاهتمام أيضا على نحو سريع بالاستثمار المستدام، ويُعزى ذلك جزئيا إلى ازدياد الوعي بأثر المناخ وغيره من المخاطر غير الاقتصادية على العائدات المالية.
- 2 - ورغم ذلك، وبينما نبدأ عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن التحديات العالمية قد تضاعفت، مما يقوض القدرة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وتهدد الصدمات الاقتصادية والمالية المرتبطة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك تعطّل الإنتاج الصناعي، وتقلب الأسواق المالية، وتزايد انعدام الأمن، بعرقلة النمو الاقتصادي الفاتر بالفعل وتفاقم المخاطر الشديدة. وتشمل هذه المخاطر التراجع عن تعددية الأطراف، وارتفاع خطر التعرض لحالة المديونية الحرجة، وزيادة تواتر الصدمات المناخية وحدتها.
- 3 - وفي سياق هذه الاتجاهات المزعزعة للاستقرار، تشير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، في تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2020 الصادر عنها، إلى أن النظم الاقتصادية والمالية الدولية لا تحقق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل يُسجل أيضا تراجع في مجالات العمل الرئيسية. ويجب على الحكومات ومؤسسات الأعمال التجارية والأفراد اتخاذ الإجراءات اللازمة الآن لوقف هذه الاتجاهات وتغيير المسار.

وقف التراجع

- 4 - تتجلى الحالة غير المواتية الوارد بيانها أعلاه في الاتجاهات التالية:
 - (أ) تباطؤ النمو الاقتصادي: من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي بشكل ملحوظ في عام 2020 بسبب الآثار المترتبة على كوفيد-19، مع ارتفاع خطر حدوث كساد اقتصادي عالمي؛
 - (ب) تنامي المخاطر المالية: ازداد تقلب الأسواق المالية في الأجل القصير بسبب كوفيد-19، في حين أن انخفاض أسعار الفائدة لفترة طويلة حفز على انتهاج سلوك أكثر خطورة. وانتقلت الوساطة المالية باطراد إلى وكلاء الوساطة المالية غير المصرفيين الذين يملكون أكثر من 30 في المائة من الأصول المالية العالمية؛
 - (ج) تدني المساعدة: انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 4,3 في المائة في عام 2018، وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة إلى أقل البلدان نموا بنسبة 2,1 في المائة؛
 - (د) ارتفاع مخاطر الديون: من المرجح أن يتواصل ارتفاع مخاطر الديون في أكثر البلدان ضعفا. ويتعرض حاليا نحو 44 في المائة من أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية المنخفضة الدخل لمخاطر شديدة فيما يتعلق بالديون أو تعاني من حالة مديونية حرجة، ويعكس ذلك تضاعف مخاطر الديون في أقل من خمس سنوات (إذ كانت نسبتها 22 في المائة في عام 2015). ويمكن أن ترتفع هذه النسبة لأن أزمة كوفيد-19 وما يتصل بها من صدمات اقتصادية وصدمات في أسعار السلع الأساسية على الصعيد العالمي يشكلان ضغطا متزايدا على البلدان المثقلة بالديون، ولا سيما البلدان المصدرة للنفط؛

(هـ) ازدياد القيود التجارية: إن نطاق التجارة المشمول بالتدابير التقييدية المفروضة على الواردات يتجاوز بعشر مرات تقريبا ما كان عليه قبل عامين. وفي الوقت نفسه، لم يعد لدى هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية ما يكفي من الأعضاء للبت في المنازعات التجارية. وتفاقم أزمة كوفيد-19 أثر هذه القيود وتعطل التجارة في السلع والخدمات بدرجة كبيرة. كما أنها تعطل سلاسل القيمة العالمية، إذ يُتوقع أن تنخفض صادرات السلع بما لا يقل عن مبلغ 50 بليون دولار كحد أدنى؛

(و) ازدياد الصدمات البيئية: لا تزال انبعاثات غازات الدفيئة آخذة في الارتفاع، مما يشكل مخاطر على التنمية المستدامة. ففي الفترة ما بين عامي 2014 و 2018، زاد العدد التقديري لحالات حدوث خسائر مرتبطة بالطقس في جميع أنحاء العالم بأكثر من 30 في المائة مقارنة بالسنوات الخمس السابقة.

5 - وفي هذه البيئة، لن تتمكن بلدان كثيرة، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان الضعيفة، من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

أولوية ملحة للمجتمع الدولي

6 - في حين أن العديد من المسائل المذكورة أعلاه لها أسباب عميقة الجذور، فإن اتخاذ الإجراءات الفورية الأربعة التالية يمكن أن يساعد على عكس الاتجاه:

(أ) يجب على المجتمع العالمي أن يتكاتف لتعزيز التعاون واتخاذ إجراءات متضافرة وقوية وسريعة لمكافحة آثار كوفيد-19، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتعزيز التجارة وتحفيز النمو؛

(ب) ينبغي للجهات المانحة أن تعكس على الفور الاتجاه نحو الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما تلك المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وهي البلدان التي قد تتضرر بشدة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على كوفيد-19؛

(ج) ينبغي أن يعمل الدائنون والمدنيون معا لتجربة المبادرات وتوسيع نطاقها لمساعدة البلدان المثقلة بالديون والبلدان الضعيفة في إدارة المخاطر والحصول على حيز مالي للاستثمار؛

(د) ينبغي أن تُنفذ الأدوات المالية، التي يُبرزها هذا التقرير في جميع أجزائه، وأن تُستخدم للحد من المخاطر المناخية وحشد الموارد اللازمة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

7 - إلا أن هذه الإجراءات وحدها لن تكفي، ولن تكفل النهج المجزأة بالنجاح. فأكثر التحديات استعصاء، بما فيها تعرض النظام التجاري المتعدد الأطراف لضغوط متزايدة، والتحديات المتعلقة بالديون، والمخاطر المناخية، وغيرها من المخاطر النظامية، تتسم بطابع عالمي ولا يمكن التصدي لها إلا إذا تكاتف جميع البلدان وعملت من أجل تحقيق أهداف مشتركة. ويظل العمل الجماعي أمراً لا غنى عنه.

تسريع وتيرة التحول

8 - بينما يسعى المجتمع الدولي إلى معالجة هذه الشواغل القائمة منذ أمد طويل، فإن الطابع الملح لخطة عام 2030 يتطلب أيضاً انتهاك كل الفرص لتسريع وتيرة التقدم. وقد حددت فرقة العمل اتجاهين رئيسيين يمكنهما الإسهام في تسريع وتيرة التحول نحو التمويل المستدام، وهما النمو السريع للتكنولوجيات الرقمية والاهتمام المتزايد بالاستثمار المستدام. ولن يدعم أي من هذين الاتجاهين أهداف التنمية المستدامة بمفرده، ولكن التحلي بروح قيادية على مستوى المناصب العامة ووجود سياسات عامة داعمة ومشاركة

القطاع الخاص يمكن أن تساعد على وضعنا على المسار الصحيح، وأن تساعد أيضا في الوقت نفسه على معالجة الأزمة الراهنة.

المسرّع الأول: تسخير التكنولوجيات الرقمية من أجل دعم التمويل المستدام

9 - تترتب على التكنولوجيات الرقمية آثار واسعة على نطاق جميع أهداف التنمية المستدامة وفي تمويل التنمية المستدامة من خلال الأسواق المالية، والمالية العامة، والمسارات الإنمائية. كما يمكن استخدامها للمساعدة في معالجة الأزمات الصحية وتيسير العمل عن بُعد خلال الأزمة الحالية.

10 - إلا أن السياسات والأطر التنظيمية القائمة لا تناسب الواقع الجديد. وبالرغم من أن حالة من عدم اليقين تكتنف كيفية تطور الاقتصادات الرقمية على مدى السنوات العشر المقبلة، فإن الانتظار قد يعتبر ضربا من ضروب الترف بالنسبة إلى واضعي السياسات. وستحدد السياسات والأطر التنظيمية الوطنية والعالمية التي توضع الآن ما إذا كانت التكنولوجيات الرقمية ستسرع وتيرة التقدم أو تعكس اتجاهه، لا سيما فيما يتعلق بآثارها من حيث التوزيع.

11 - وثمة حاجة إلى اتباع نهج جديد لضمان أن يدعم التغيير التكنولوجي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أي اتباع نهج يعطي الأولوية للناس بالطرق التالية:

(أ) إعطاء الأولوية للتعميم: يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن توسّع فرص الحصول على المنتجات والخدمات المالية وأن تزيد من أوجه الكفاءة، ولكن يجب إدارة ما يترتب عليها من أثر من حيث عدم المساواة، وذلك استنادا إلى الاعتبارات التالية:

1' لا يزال العديد من الأشخاص، ولا سيما النساء والفتيات، مستبعدين من الاقتصاد الرقمي؛

2' تركز الخوارزميات أوجه التحيز القائمة، مثل التحيز الجنساني في إطار فرز طلبات الحصول على الائتمانات؛

3' تحقق القطاعات الرقمية بسرعة توسعا ونطاقا عالميا، مما يفضي إلى أشكال جديدة من التركيز. وتكتسب المنصات العالمية هيمنة كبيرة على السوق مع ازدياد تركيز النشاط الاقتصادي؛

(ب) إعطاء الأولوية للعمالة: قد لا تكون نُظم الحماية الاجتماعية الحالية قابلة للاستمرار بعد الآن في إطار اقتصاد العربة الذي تزداد فيه هشاشة علاقات العمل. ويمكن أن تصبح المسارات الإنمائية أكثر صعوبة، لأن التكنولوجيات الجديدة قد تؤدي إلى توفير عدد أقل من فرص العمل. وينبغي للبلدان أن تتبع مسارات إنمائية كثيفة اليد العاملة عن طريق حفز الاستثمار في القطاعات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة.

12 - ومن شأن الاستمرار في إدراج منظور يتمحور حول الإنسان في صميم الجهود الرامية إلى تنظيم التمويل الرقمي وتصميم المسارات الإنمائية أن يضمن استفادة المجتمع بأسره من اعتماد التكنولوجيات الرقمية.

13 - ويوصى باتخاذ الإجراءات التالية كنقاط انطلاق:

(أ) إنشاء سبُل الوصول الرقمي الأساسية: سيشمل هذا النهج الجهود المتصلة بالهياكل الأساسية والمهارات؛

(ب) تنسيق التنظيم على نطاق القطاعات: يتعين إعادة صياغة الأطر التنظيمية وتنسيقها على نطاق القطاعات، بما فيها القطاع المالي، والمنافسة، وأمن البيانات؛

(ج) التعاون عبر الحدود: يلزم تعزيز التعاون المتعدد الأطراف لتيسير تبادل الخبرات ودعم القدرات، ولا سيما لصالح أقل البلدان نمواً.

المسرّع الثاني: تعزيز الاهتمام المتزايد بالاستثمار المستدام

14 - ينبغي أن يستند النهج المتبع في التمويل الذي يتمحور حول الإنسان إلى الاهتمام المتزايد بالاستثمار المستدام. ويتزايد اعتراف قادة الأعمال التجارية بضرورة أن يراعوا عوامل الاستدامة من أجل تحقيق النجاح المالي الطويل الأجل وضمان استمرارية نموذج أعمالهم. ويشمل ذلك العوامل الاجتماعية والبيئية على السواء. ففي الأزمة الراهنة، على سبيل المثال، إذا أظهرت المصارف تساهلاً في الأجل القصير إزاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والرهون العقارية، وغيرها من القروض في الأجل القريب، فإن العائدات المالية قد تزداد في الأجل المتوسط.

15 - وبالمثل، يتزايد اهتمام فرادى المستثمرين بدعم التمويل المستدام. غير أن الأدوات اللازمة لاتخاذ خيارات مستنيرة ليست متاحة بسهولة. وكثيراً ما لا يخير المستشارون الماليون عملاءهم المستثمرين بين أفضلوياتهم من حيث استدامة استثماراتهم، ولا توجد مقاييس موثوقة للاستدامة لتقييم الأثر. ولا بد من تغيير هذا الوضع. فالإجراءات الطوعية، التي اتسم بها قطاع التمويل المستدام حتى الآن، غير كافية لبلوغ حجم التغيير المطلوب. وينبغي لوضعي السياسات أن يساعدوا على تنفيذ التدابير الثلاثة التالية:

(أ) اعتماد إقرارات المخاطر المتعلقة بالاستدامة: ينبغي لوضعي السياسات اعتماد الإقرارات المالية الإلزامية العالمية بشأن المخاطر المالية المتصلة بالمناخ. وينبغي أيضاً أن تخضع مؤسسات الأعمال التجارية للمساءلة عن الآثار الأوسع نطاقاً المترتبة في التنمية المستدامة وأن يُطلب منها أن تضمن تقاريرها مقاييس للاستدامة تكون موحدة وقابلة للمقارنة؛

(ب) وضع معايير الاستدامة: ينبغي للهيئات التنظيمية أن تضع معايير دنيا لمنتجات الاستثمار من أجل التحقق من كيفية تسويق هذه المنتجات؛

(ج) اشتراط التماس الأفضليات من حيث الاستدامة: يجب أن يُطلب من مستشاري الاستثمار أن يخيروا العملاء بين أفضلوياتهم من حيث استدامة استثماراتهم، إضافة إلى ما سبق طلبه من معلومات.

16 - وللأمم المتحدة دور واضح تؤديه في دعم واضعي السياسات ومؤسسات الأعمال التجارية في تنفيذ التدابير المذكورة أعلاه. وعلى وجه التحديد، يمكنها أن تساعد على إيجاد فهم واضح لما يعنيه الاستثمار المستدام، عن طريق توفير بارامترات تعريفية تُحدد في إطارها الإقرارات والمقاييس والمعايير.

17 - أما المهم، فهو أن أياً من التدبيرين المذكورين أعلاه، أي وقف التراجع وتسريع وتيرة التحول، لا يكون ممكناً بدون دعم المجتمع الدولي بأسره.

التكامل والمضي قدماً معاً

18 - يتطلب تحقيق التنمية المستدامة، سواء من خلال التصدي لأزمة كوفيد-19، أو القضاء على الفقر، أو الحد من عدم المساواة، أو مكافحة تغير المناخ، مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة على

الصعيدين الوطني ودون الوطني. وبما أن العديد من هذه التحديات هي تحديات عالمية، فإن التصدي لها يتطلب الأخذ بنُهُج مشتركة ومتكاملة. أما الجهود المنعزلة والمبدولة على مستوى فرادى البلدان، فلن تكون كافية.

19 - ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات متضافرة فورية للتصدي لأزمة كوفيد-19. وعلى النحو المذكور أعلاه، ينبغي للحكومات أن تتسق التدابير على الصعيد العالمي لضمان تعظيم الأثر. وتؤكد الأزمة الراهنة أيضا الحاجة إلى تعزيز الاستثمار في مجال منع الأزمات، والحد من المخاطر، والتخطيط. فلن يترتب على تأجيل هذه الاستثمارات إلا زيادة في التكاليف التي سيتكبدها المجتمع في نهاية المطاف. وتشير الخبرة المكتسبة من عمليات الاستجابة للكوارث وغيرها من الأخطار إلى الحاجة إلى أدوات تمويل مسبق تنطوي في تصميمها على حوافز للحد من المخاطر.

20 - وتوجد المنتديات اللازمة لمواءمة الموارد والنهوض بالعمل الجماعي، بيد أنها لا تزال غير مستغلة بالقدر الكافي. فبالاستفادة من منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية وغيره من منتديات الأمم المتحدة، مثل المؤتمر الخامس عشر من مؤتمرات الأونكتاد التي تعقد كل أربع سنوات، يمكننا ضمان أن يكون النهج الكامل للتمويل المستدام أكبر من مجرد مجموع أجزائه. وإذ نعمل معا من أجل التصدي للتحديات العالمية بصورة خلاقة، يجب أن نواصل السعي إلى تحقيق تعددية الأطراف الشاملة للجميع لكفالة عدم ترك أي بلد خلف الركب في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا - السياق الاقتصادي العالمي

21 - في أوائل عام 2020، خَفَضَ أعضاء فرقة العمل توقعاتهم الفاترة أصلا بشأن النمو بسبب انتشار فيروس كورونا. وحتى في أكثر السيناريوهات اعتدالا، من المتوقع أن يستمر النمو العالمي في التباطؤ في عام 2020، ليبلغ معدلا يقل عن معدل النمو المسجل في عام 2019 والبالغ 2,3 في المائة، وهو أدنى المعدلات المسجلة على مدى عقد من الزمن. وهذه التوقعات معرضة لمخاطر التراجع وعدم اليقين بدرجة كبيرة، بما في ذلك الخطر الكبير المتمثل في حدوث كساد اقتصادي عالمي بسبب فيروس كورونا. كما يمكن أن يؤثر تجدد تصعيد المنازعات التجارية واستمرار تفاقم التوترات الجغرافية السياسية على النمو العالمي في الأجلين القصير والمتوسط. وإضافة إلى هذه المخاطر، لا تزال أزمة المناخ تشكل تهديدا متناميا للأفاق الاقتصادية. وفي حال عدم اتخاذ إجراءات حاسمة في مجال السياسات، من الواضح أنه قد يحدث تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي العالمي.

22 - وتشكل هذه التحديات مخاطر جسيمة جدا تهدد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب. فقد كان ضعف النمو العالمي يعيق بالفعل التقدم نحو تحقيق مستويات معيشية أعلى. وقيل تَقَشَّى كوفيد-19، كان من المرجح أن يشهد بلد واحد من كل خمسة بلدان، يضم الكثير منها أعدادا كبيرة من الناس الذين يعيشون في فقر، ركودا أو انخفاضاً في متوسط دخل الفرد في عام 2020. ومن المرجح أن يكون هذا العدد أعلى بسبب الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن هذه الجائحة.

23 - ويزداد تفاقم مواطن الضعف الاقتصادي القائمة بسبب الآثار المترتبة على كوفيد-19 والعوامل المتصلة به. وتؤثر الاضطرابات التي يشهدها الإنتاج الصناعي على سلاسل القيمة العالمية وتشكل ضغطا إضافيا على النمو الضعيف أصلا في التجارة والاستثمار. ويمكن أن يؤدي ازدياد تقلب الأسواق المالية إلى

كشف مواطن ضعف في العديد من الاقتصادات ذات القطاعات المالية التي تتسم بأهمية هيكلية. وتتزايد مخاطر التعرض لحالة مديونية حرجة فيما يتعلق بالدين العام والدين الخاص، علماً بأن كلاهما سجل بالفعل مستويات قياسية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية. ويشكل الانخفاض ذو الصلة في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما أسعار النفط التي تأثرت بشدة من جراء التوترات السياسية، ضغطاً إضافياً على القدرة على تحمل الديون في بعض البلدان. ففي أفريقيا، قد تتعرض ستة بلدان ذات مستويات عالية من الصادرات النفطية لصدمة كبيرة، في حين أن انخفاض معدلات السياحة سيضر بالدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان التي تعتمد على السياحة.

24 - وحتى الآن، ساعد تخفيف السياسات النقدية في العديد من البلدان ذات الأهمية الهيكلية على دعم النشاط على المدى القريب. وخلال الفترات التي تشهد ارتفاع مستويات عدم اليقين، يمكن للسياسة النقدية أن تعزز السيولة لضمان استمرار أداء الأسواق، وأن تدعم الإقراض. إلا أنها لن تكون كافية للتخفيف من حدة الأثر الاقتصادي الذي تخلفه جائحة عالمية، وإعادة النمو القوي إلى الاقتصاد العالمي في الأجل المتوسط.

25 - وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات سياساتية سريعة وقوية للتصدي لكوفيد-19، بالاعتماد على مجموعة الأدوات السياساتية الكاملة - بما في ذلك السياسة المالية المدعومة بالسياسات النقدية، والسياسات التحوطية الكلية، وسياسات إدارة تدفق رأس المال - وفقاً للأوضاع المالية للبلدان وأوجه الضعف المالية التي تعاني منها. وبالنظر إلى الطابع المترابط للاقتصاد العالمي، ينبغي تنسيق تدابير سريعة للاستجابة على الصعيد العالمي لضمان تعظيم الأثر وإبراز التصميم العالمي على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتعزيز التجارة، وحفز النمو. أما على المدى المتوسط، فإن نظم الحماية الاجتماعية المعززة والإصلاحات الهيكلية والتنظيمية والاستثمارات العامة والخاصة ستكون مهمة لتعزيز النمو المحتمل، ومعالجة المشهد التكنولوجي السريع التغير، وتعزيز آفاق التنمية المستدامة، حسبما ترد مناقشته أدناه.

ثالثاً - تمويل التنمية المستدامة في عصر التكنولوجيات الرقمية التحولية

26 - دخلت التكنولوجيات الرقمية في بؤرة التركيز الشديد منذ عام 2015، مما أثر على المجالات الرئيسية للتمويل والتنمية التي سُلط الضوء عليها في خطة عمل أديس أبابا، وهي الأسواق المالية والمالية العامة ومسارات التنمية (التجارة والاستثمار).

27 - وتوفر التكنولوجيات الرقمية فرص هائلة لتحقيق نظام مالي أكثر استدامة يدعم أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تتيح تعميم وتوسيع نطاق الوصول إلى المنتجات والخدمات وزيادة أوجه الكفاءة، لا سيما في القطاع المالي وفي الإدارة المالية العامة. ويمكنها أيضاً أن تعزز قدرة المجتمع على الصمود في مواجهة الأزمات. وخلال فترة تفشي فيروس كوفيد-19، تساعد أدوات الاتصال الرقمي على استدامة التفاعل البشري وتحقيق الاستمرارية في بعض الأنشطة الاقتصادية الحيوية، على الرغم من أن العديد من البلدان النامية لا تملك مثل هذه القدرات، مما يضعها في وضع غير موات.

28 - إلا أن التغير التكنولوجي السريع، شأنه شأن التحولات المماثلة في العصور السابقة، يسبب أيضاً "الأم النمو" وظهور مخاطر جديدة. وتحدد درجة إسهام السياسات والأطر التنظيمية في التنمية المستدامة على أساس مدى سرعتها وفعاليتها في التكيف.

29 - وكثيرا ما تكون المؤسسات والأطر السياساتية القائمة غير مزودة بالأدوات اللازمة للتصدي للمخاطر الجديدة، مثل تزايد الهيمنة والقوة السوقية لشركات التكنولوجيا الكبرى على نطاق القطاعات وعبر الحدود الوطنية. أما الكيفية التي ستتطور بها التكنولوجيات الرقمية الرائدة خلال السنوات العشر المقبلة، والكيفية التي ستؤثر بها على حالات عدم المساواة والوظائف ومسارات التنمية، فلا تزال من المسائل غير الواضحة.

30 - ولن يبقى أي بلد أو مجال من مجالات السياسة التمويلية والاقتصادية بمنأى تماما عن هذا التأثير. وبينما ستتوقف الحلول السياساتية على الظروف الفريدة لبلد ما، يجب على جميع البلدان أن تستعد اليوم لاقتصاد الغد الذي يكتسب طابعا رقميا متزايدا. ويتضمن تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2020 الخيارات السياساتية على نطاق جميع مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا باعتبارها وسيلة لتسخير إمكانات التكنولوجيات الرقمية لصالح الناس، وضمان تقاسم المكاسب على نطاق واسع، وإدارة المخاطر بعناية، ودعم الإجراءات الوطنية من خلال تدابير عالمية جماعية.

31 - وتنبثق عدة توصيات رئيسية من التحليل الوارد في هذا التقرير:

(أ) ينبغي اتباع نهج استراتيجي إزاء التمويل الرقمي لتوفير إطار مرجعي مشترك لجميع الجهات الفاعلة. ويمكن أن يتخذ ذلك أشكالا مختلفة، في إطار استراتيجية أو خريطة طريق للعلم والتكنولوجيا والابتكار أو إدماج صريح للتكنولوجيات الرقمية في عملية التخطيط على نطاق واسع (على سبيل المثال، دمجها في إطار التمويل الوطني المتكامل لبلد ما)؛

(ب) ينبغي إرساء اللبنة الأساسية اليوم، بما في ذلك الهياكل الأساسية المطلوبة والمهارات الرقمية والبيئات التنظيمية والسياساتية التمكينية المحدثة؛

(ج) ينبغي إعادة النظر في أطر السياسات والهيكل التنظيمي لضمان أن تستجيب للآثار الشاملة التي تخلفها التكنولوجيات الرقمية على التمويل. ولن يكون التنظيم في عزلة مجديا عندما تتفاعل التكنولوجيات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيانات والتمويل والقطاعات الأخرى بطرق لا تعد ولا تحصى؛

(د) ينبغي الحفاظ على بيئة تكافؤ الفرص لضمان أن يؤدي دخول أطراف فاعلة تسخر قوة البيانات الضخمة إلى الابتكار بدلاً من الهيمنة على السوق (على سبيل المثال، شركات التكنولوجيا الكبرى في القطاع المالي)؛

(هـ) ينبغي تحديد مسارات التنمية الكثيفة العمالة لتجنب منح حوافز للتكنولوجيات الرقمية التي يُستعاض بها عن اليد العاملة عندما تشكل البطالة تحديا رئيسيا من تحديات السياسة العامة. ويمكن السعي إلى الاستعداد للعصر الرقمي بالتزامن مع دعم المزيد من مسارات التنمية الكثيفة العمالة، من خلال نهج ذي شقين؛

(و) ينبغي تعزيز التعاون العالمي فيما بين واضعي السياسات والهيئات التنظيمية من أجل التعلم من الأقران بغية تعزيز دعم القدرات وتيسير الاستجابات المنسقة، من قبيل المبادئ التوجيهية والمعايير العالمية.

رابعاً - التوصيات المقدمة على نطاق مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا

الموارد العامة المحلية

32 - تضطلع الموارد العامة المحلية بدور فريد في تمويل التنمية المستدامة. وتشكل الصلة القائمة بين تحصيل الإيرادات والنفقات المتعلقة بالسلع والخدمات العامة الجيدة أساس العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة.

33 - ومنذ عام 2015، طرأت تحسينات على السياسات الضريبية والتعاون الدولي في بعض المجالات المهمة، ولكن بعد مرور خمس سنوات على تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، لم تُدمج الإصلاحات الإيجابية إدماجاً كاملاً، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. والتقدم البطيء والمطرد في تعبئة الموارد العامة المحلية غير كاف ليناسب نطاق خطة عام 2030 وطموحها. ومن الواضح أن حوالي 40 في المائة فقط من البلدان النامية زادت نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين عامي 2015 و 2018. أما الإرادة السياسية للإصلاح والمساعدة في بناء القدرات فهي غير كافية، في حين أن التنمية المستدامة لم تُمنح بعد الأولوية على النطاق العالمي في عمليات تخصيص النفقات والميزانية.

34 - وينبغي أن يقوم عدد أكبر بكثير من الدول الأعضاء بإعداد خطط قطرية متعددة السنوات للسياسة الضريبية والإصلاح الإداري، لزيادة تعبئة الإيرادات الشاملة ودعم الاستثمار العام لتحقيق التنمية المستدامة. ولكي تتسم استراتيجيات الإيرادات المتوسطة الأجل بالفعالية، ينبغي أن تكون مملوكة للبلدان، وأن تعكس الأولويات الإنمائية، وأن تعدها الحكومة بأكملها، وأن تحظى بالدعم الكامل من الزعماء السياسيين الوطنيين. ويؤدي ذلك إلى تعزيز العقد الاجتماعي والمساءلة أمام المواطنين، الذين يمكنهم المطالبة بتقديم خدمات أفضل إلى جانب زيادة فعالية الإدارة.

35 - وينبغي لخطط الإصلاح المالي أن تأخذ في الاعتبار أيضاً القدرات القائمة، وأن تركز على المعوقات المؤثرة لزيادة تحصيل الإيرادات، الأمر الذي يمكن أن يساعد البلدان على منح الأولوية للإجراءات الرامية إلى تحصيل الإيرادات. وينبغي أن تتمتع النظم المالية أيضاً بقدر كاف من القدرة على الصمود والمرونة حتى تتمكن من مواجهة الظروف غير المتوقعة، مثل التفشي السريع لكوفيد-19. وفي مثل هذه الحالات، من المرجح أن تتخفف الإيرادات مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، في حين أن النفقات قد تزيد، ولا سيما الإنفاق على القطاع الصحي والحماية الاجتماعية.

36 - وينبغي للحكومات أن تستثمر في التكنولوجيا لدعم جميع أجزاء النظام المالي، مثل إدارة الضرائب، ومكافحة الجرائم المالية، وتنفيذ الميزانية. وينبغي أن يكون هذا الاستثمار متوائماً مع خطط الإيرادات والنفقات المتوسطة الأجل، ويمكن أن يدعمه الشركاء الدوليون. وثمة مجال هائل لاستخدام التكنولوجيا من أجل تعزيز الإدارة المالية العامة لتعبئة الإيرادات وزيادة كفاءة الإنفاق. وهذا يشمل التكنولوجيات القديمة نسبياً، مثل قواعد البيانات الرقمية لإدارة النفقات والضرائب، فضلاً عن التكنولوجيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي والحسابات الموزعة.

37- كما أن الرقمنة المستمرة للاقتصاد تجعل المعايير الضريبية المتفق عليها منذ ما يقرب من قرن معايير عفا عليها الزمن. ويجب أن تكون أي قواعد ضريبية دولية جديدة تُوضع للتصدي للتحديات الناجمة عن التكنولوجيا مصممة بشكل جيد يناسب البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان الصغيرة،

وأن تشمل آراء البلدان النامية في نشأتها والاتفاق عليها. ويتعين منح البلدان وقتاً إضافياً كافياً لتحديد مدى استصواب الإصلاحات قبل الاتفاق عليها وتزويدها بالمساعدة التقنية لإجراء تقييم دقيق للأثر المتوسط والطويل الأجل للتغييرات المقترحة إدخالها على اقتصاداتها.

38 - وفي حين أحرز تقدم كبير في مجال التعاون الضريبي الدولي، فإن مصالح الاقتصادات النامية وآراءها تتطلب مزيداً من الأولوية والاهتمام. ويمكن للمجتمع العالمي أن يكفل على نحو أفضل الإدماج الفعال في عمليات وضع المعايير الضريبية، وتكييف المعايير والممارسات الضريبية مع واقع البلدان النامية واحتياجاتها، وزيادة الاستثمار في بناء القدرات من جانب الشركاء في التنمية. ولن تتمكن البلدان التي لا تستطيع الحصول على المعلومات، وليست لديها القدرة المحلية الكافية على إنفاذ المعايير الضريبية الدولية المتزايدة التعقيد، من زيادة تعبئة الإيرادات المتصلة بالنشاط عبر الحدود.

39 - وتتخلف الإجراءات السياساتية المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة عن الخطاب السياسي. ولكي تكون الجهود الرامية إلى التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة أكثر فعالية، ينبغي أن تركز على عناصر محددة. وثمة حاجة إلى التعاون الدولي لمعالجة جميع الجوانب المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة. وتشمل الإجراءات المهمة بصفة خاصة التبادل التلقائي للمعلومات والمساعدة القانونية المتبادلة. وعلى الصعيد الدولي، تُستخدم بعض أدوات التعاون الضريبي الدولي في التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة. أما الإجراءات الوطنية الفعالة الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالضرائب والمتعلقة بالفساد وغير ذلك من أنواع التدفقات المالية غير المشروعة في جميع البلدان، فتشمل زيادة القدرة على منع جميع أنواع المعاملات المشبوهة والتحقيق فيها، وزيادة فعالية التنسيق بين المؤسسات في مجال الإنفاذ على الصعيد الوطني، وتوخي قدر أكبر من الحزم في تنفيذ الالتزامات الوطنية التي تم التعهد بها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

40 - وتعمل التكنولوجيات الجديدة، مثل الأصول المشفرة، على تيسير التدفقات المالية غير المشروعة، مما يؤكد أهمية تضافر جهود الإنفاذ واليقظة المستمرة للنظام المالي. كما يمكن للتكنولوجيا الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي، أن تتيح تحديد الأنشطة المشبوهة بشكل أفضل، بسبل منها مطابقة بيانات الإقرارات الضريبية مع مجموعات البيانات الأخرى، مثل الإقرارات الجمركية أو المعلومات عن الحسابات المالية أو سجلات المعاملات العقارية. غير أن التكنولوجيا ينبغي أن تكون عنصراً واحداً فقط من عناصر استراتيجية سياسية أوسع نطاقاً للتصدي للتمويل غير المشروع.

41 - وعلى الصعيدين الوطني والدولي، يحدث الفساد في وقت تستجيب فيه الجهات الفاعلة العامة وغير الحكومية للحوافز والمفاهيم الاجتماعية والاقتصادية القائمة. وسيطلب دمج التوقعات والأعراف الاجتماعية الجديدة وتحويل مسار التسويات السياسية المتعلقة بالمساءلة والشفافية والنزاهة توفر قيادة متجهة من القمة إلى القاعدة بالإضافة إلى إجراءات محلية محددة القطاع والسياق. ويتعين على البلدان أيضاً أن تعزز تنفيذ الالتزامات السابقة والتعاون بشأن استرداد الموجودات المسروقة وإعادتها. ويمكن أن يكون من المفيد القيام بتبادل أكثر انتظاماً ودقة للمعلومات الإحصائية المتعلقة بالمساعدة القانونية المطلوبة والمقدمة، وكذلك للنتائج المتحققة فيما يتعلق بإعادة الأصول.

42 - ولا تقل أهمية إنفاق الإيرادات من حيث الأهمية عن المبلغ الذي يتم تعبئته. وتعطي أطر الإنفاق المتوسطة الأجل، التي تكمل أطر الإيرادات، صورة شاملة عن النظام المالي. وينبغي موازنة أطر الإنفاق

مع أهداف التنمية المستدامة ويمكن تيسيرها باعتبارها جزءا من أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وقد بدأ بعض البلدان بالفعل في موازنة ميزانياتها مع أهداف التنمية المستدامة. وينبغي لوضعي السياسات إدماج المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في إجراءات الإنفاق والمشتريات الاستراتيجية في جميع القطاعات. وينبغي أن يسترشد الإنفاق بالاستراتيجيات الوطنية لتمويل الحد من أخطار الكوارث. وبالمثل، ينبغي جعل الاستدامة البيئية عنصرا أساسيا من سياسات الاستثمار العام المحلية إذا أردنا تحقيق الأهداف المناخية. وتوفر الوكالات المتعددة الأطراف أدوات لهذه المجالات وغيرها، بما في ذلك بناء القدرات، يمكن أن تساعد البلدان على ضمان أن تدعم نظمها المالية أهداف التنمية المستدامة وألا تترك أحد خلف الركب.

المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

43 - يشكل إطلاق العنان لنشاط المؤسسات التجارية والمالية الخاصة أحد أكبر التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة وتنشيط الاقتصاد في أعقاب أزمة كوفيد-19.

44 - وعلى الصعيد القطري، يوجد لدى الحكومات عدة وسائل يمكن استخدامها لخلق بيئة أعمال تجارية مزدهرة وتقليل مخاطر الاستثمار. وللمساعدة في تحديد أولويات الإجراءات، ينبغي لوضعي السياسات أن يقوموا بتحديد واستهداف المعوقات المؤثرة التي تواجه تنمية القطاع الخاص لدعم أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يشمل ذلك مجموعة من المجالات. وتتمثل الوسيلة الأولى في تعزيز البيئة القانونية والتنظيمية. وتتصل الوسيلة الثانية بتوفير خدمات الهياكل الأساسية الضرورية للتنمية المستدامة وأداء الاقتصاد. وعلى الرغم من جميع المبادرات المتخذة في هذا المجال، لا تزال الفجوات في الهياكل الأساسية كبيرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة البلدان على بناء القدرات الداخلية اللازمة لتقديم حلول تتسم بالكفاءة من حيث التكلفة وبالمرونة في مجال الهياكل الأساسية، بما في ذلك وضع "مشاريع قابلة للاستثمار" عندما يكون ذلك ممكنا. وتعالج الوسيلة الثالثة القيود المالية، التي تؤثر بصفة خاصة على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويتطلب هذا النهج تسخير التطورات التكنولوجية، سعيا لتحقيق أهداف منها على سبيل المثال سد الثغرات في البيانات من أجل تقييم المخاطر الائتمانية.

45 - ومع ذلك، فإن بناء بيئة أعمال تجارية مواتية قد لا يكون كافيا لتعبئة الاستثمار بالسرعة والنطاق المطلوبين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان الأكثر احتياجا وفي القطاعات الرئيسية للاستدامة. وسيطلب تحديد نوع الأدوات المالية التي يرجح أن تحقق نتائج بالنظر إلى السياق المحلي مرة أخرى إجراء تقييم مناسب للقيود الرئيسية التي تعوق الاستثمار. وفي هذا التقرير، تحدد فرقة العمل مجموعة من الأدوات العامة والأدوات المالية التي يمكن استخدامها للتغلب على بعض العقبات التي تعترض الاستثمار الخاص. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام الأدوات الدولية لإدارة مخاطر العملة والكوارث والمخاطر السياسية، وذلك جزئيا من خلال قدرتها على التنويع على نطاق البلدان والمخاطر. ويمكن للأسهم الخاصة وصناديق المشاريع ذات التنظيم الذكي، بما في ذلك تلك التي تجمع بين الاستثمار العام والخاص، أن تقوم بتعبئة التمويل الإضافي للأسهم اللازم لدعم الشركات الابتكارية في الاقتصادات الأقل تقدما. وتتناول المسؤولية الوطنية والتقسيم العادل للمخاطر والمكافآت بين الشركاء من القطاعين العام والخاص باعتبارهما ضروريين لضمان فعالية هذه الأدوات. ويمكن تصميم نماذج مبتكرة، مثل نظم المزادات، للتقليل إلى أدنى حد من الإعانات المالية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الشحيحة ذات الشروط الميسرة.

46 - ويلزم أيضا إجراء تغييرات هامة في طريقة عمل المؤسسات التجارية والمالية الخاصة. فالحاجة إلى إحداث تغيير عام تتجلى بوضوح بالنظر إلى عدم إحراز تقدم كاف في العديد من مجالات الاستدامة التي يكون فيها للشركات أثر كبير (مثل انبعاثات الكربون والتوازن بين الجنسين). وما فتى قادة المؤسسات التجارية يعترفون أكثر فأكثر بضرورة أن تؤخذ عوامل الاستدامة في الاعتبار في المستقبل لكفالة استمرارية شركاتهم على المدى الطويل. غير أن ترجمة هذا الإدراك إلى عمل يتطلب اتخاذ التدابير التالية:

(أ) ضبط حوكمة الشركات، ومواءمة الحوافز الداخلية، مثل معايير تحديد أجور الرؤساء التنفيذيين، ومعالجة النزعة إلى الاستثمار القصير المدى الراسخة في أسواق رأس المال؛

(ب) زيادة إخضاع الشركات للمساءلة. ويستحيل أن يتحقق ذلك دون أن تتوفر معلومات مفيدة عن الأثر الاجتماعي والبيئي للشركات. إذ ينبغي تضمين متطلبات الإبلاغ المنطبقة على الشركات الكبيرة مجموعة موحدة من المقاييس المستدامة بغض النظر عن الأهمية النسبية لأثرها. ويمكن لفرقة العمل، من خلال عملها التحليلي، أن تيسر التلاقي بين مبادرات الإبلاغ ونشوء بيانات منسقة وقابلة للمقارنة. ويكتسي هذا الأمر أهمية أساسية في دعم مبادرات المستثمرين القائمة على ضمان الاستدامة، مثل التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة؛

(ج) تمكين الناس من استخدام أموالهم في دعم ما يؤيدونه من تغييرات. وبدل كل استقصاء يُجرى في هذا الصدد على رغبة فرادى المستثمرين القوية في القيام بذلك. غير أن إمكانية القيام بذلك لا تتاح دائما للأفراد، إما لأنهم لا يُخبرون بين أفضلياتهم من حيث الاستدامة، أو لأنهم لا يستطيعون العثور على منتجات استثمار ذات مصداقية، أو لأن المنتجات التي تُسوّق لهم على أنها منتجات مستدامة ليس لها أثر في الواقع. ولا بد من تغيير هذا الوضع. فينبغي أن يُلزم مستشارو الاستثمار بأن يخيروا عملائهم بين أفضلياتهم من حيث الاستدامة إلى جانب ما يطلبونه بالفعل من معلومات أخرى؛

(د) وضع معايير دنيا لتسويق منتجات الاستثمار على أنها مستدامة. ويمثل وضع تعريف موحد لما يشكل استثمارا في التنمية المستدامة خطوة هامة نحو وضع هذه المعايير. ويلزم الاستفادة من المنابر الدولية، مثل الأمم المتحدة، في التوصل إلى فهم مشترك على الصعيد العالمي، وتجنب انتشار معايير متنافسة وربما متضاربة.

التعاون الإنمائي الدولي

47 - ستتربط على تنفيذ خطة عام 2030 مطالب كبيرة من حيث الميزانيات والقدرات العامة، وهو ما يقتضي تعزيز الدعم الدولي وزيادة فعاليته، بما يشمل التمويل الميسر والتمويل بشروط غير تساهلية على السواء. إلا أن المساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت في عام 2018 بنسبة 4,3 في المائة ولا تزال تقل كثيرا عن نسبة 0,7 في المائة المتعهد بالالتزام بها في خطة عمل أديس أبابا. ويعزى هذا التراجع بدرجة كبيرة إلى انخفاض التمويل المخصص للاجئين في البلدان المانحة، ولكن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا قد انخفض أيضا بنسبة 2,2 في المائة بالقيمة الحقيقية. وتدعو فرقة العمل الجهات التي تُقدّم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أن تعكس اتجاه هذا التراجع في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما إلى أقل البلدان نموا، وتكرر بقوة ما سبق توجيهه من نداءات إلى تلك الجهات بأن تكثف جهودها للوفاء بالتزاماتها الواردة في خطة عمل أديس أبابا.

48 - ولا يزال التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتوسع من حيث النطاق والحجم والامتداد الجغرافي. ومع تعميق دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فإن قيام أصحاب المصلحة ذوي الصلة بتوثيق القيمة التي يضيفها هذا التعاون للتنمية المستدامة وأثره عليها يمكن أن يزيد من دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

49 - وتتعترف خطة أعمال أديس أبابا أيضا بالدور الهام الذي تؤديه المصارف الإنمائية في تنفيذ خطة عام 2030. وفي عام 2019، أنجز العديد من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف عمليات ناجحة لتجديد الموارد الرأسمالية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اتخذ بعض هذه المصارف خطوات لتعبئة موارد إضافية باستخدام آليات مبتكرة. ويمكن للمؤسسات المالية الإنمائية الأخرى أن تتعلم من الجهود الابتكارية الرامية إلى تعبئة الموارد الإضافية، بما يشمل المخاطر التي تلزم إدارتها. وزادت هذه المصارف أيضا من جهودها الرامية إلى موازنة أنشطتها مع خطة عمل أديس أبابا وخطة عام 2030. وينبغي مواصلة هذه الأنشطة وتكثيفها لمواءمة الأنشطة بشكل كامل مع خطة عام 2030، بما يشمل تحقيق الاتساق في مؤشرات رصد المساواة بين الجنسين.

50 - ويثير انتشار كوفيد-19 في الفترة الأخيرة أيضا تساؤلات عما إذا كانت الموارد المتاحة تكفي لمساعدة البلدان في الوقاية من الأوبئة والجوائح والتصدي لها. وتشير الخبرة المكتسبة من عمليات الاستجابة للكوارث وغيرها من الأخطار إلى أنه من الضروري أن تتوفر أدوات تمويل مسبق تتسم بالكفاءة ويمكن التنبؤ بها، ويمكن توفيرها بسرعة، وتتضمن في تصميمها حوافز للحد من المخاطر. ويشمل ذلك زيادة التركيز على الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث، بما يشمل الوقاية من الأوبئة والجوائح والتأهب لمواجهتها.

51 - وتستكشف فرقة العمل في هذا التقرير مجموعة من أدوات التمويل العام لتعبئة الموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق التعاون الإنمائي الدولي، استنادا إلى الأدوات المالية المشار إليها في التقرير. وتشير فرقة العمل أن هذه الأدوات ليست الدواء الشافي الذي سيسد الفجوة الاستثمارية؛ ولكن يمكن أن تكون أدوات مفيدة في زيادة فعالية المعونة والاستفادة من أنواع أخرى من التمويل عند الاقتضاء.

52 - ويعد التمويل المختلط من الأدوات التي حظيت باهتمام كبير. ولئن كان هذا التمويل قد نما بسرعة، فإن الأدلة التي تثبت أثره الإنمائي أقل قوة. ويذهب معظم التمويل المختلط حالياً إلى البلدان المتوسطة الدخل، التي يجذبها إليها حجم المعاملات وسهولتها، ولا يذهب سوى جزء صغير منه إلى أقل البلدان نمواً، وهو ما يعزى جزئياً إلى أن التمويل المختلط لا يناسب جميع الاستثمارات أو الأنشطة. ولزيادة الفعالية، ينبغي تخصيص الموارد الميسرة على أساس اشتداد الحاجة إليها وتحقيقاً لأكثر أثر. ولا بد أن يتحول التمويل المختلط من البحث عن المقبولية المصرفية إلى السعي إلى تحقيق الأثر، على أساس احتياجات البلدان وتوليها مقاليد الأمور، وأن يُستخدم بحصافة في الظروف التي يكون فيها الأداة الأنسب. وتنمية القدرات دعماً لهذه الجهود يمكن أن تساعد البلدان في تحديد الأدوات المناسبة واستخدامها.

53 - وفي السنوات العشرة القادمة، من المتوقع أن ينتقل الكثير من البلدان النامية إلى مركز أعلى من حيث نصيب الفرد من الدخل. ويمكن أن يؤدي ارتفاع المداحيل إلى إحراز تقدم ملموس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن هذه الأخبار الإيجابية تقترن بتحديات، لا سيما بالنسبة للبلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نمواً والتي تعاني من ضعف شديد في مواجهة الظواهر المناخية وغيرها من الكوارث، حيث يمكن

أن تفقد هذه البلدان إمكانية الوصول إلى مرافق التمويل الميسر. واستجابة لذلك، يلتزم مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية بقدر أكبر من المرونة في حالات الضعف والنزاع وعدم الاستقرار السياسي. ومع ذلك، فثمة مجالات للتحسين في جميع سياقات الرفع من القائمة (مثل الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، والرفع من قائمة المرافق المتعددة الأطراف للإقراض بشروط ميسرة، والرفع من قائمة متلقي المساعدة الإنمائية الرسمية)، وهذه المجالات تشمل الآتي: التركيز على التخطيط السابق للرفع من القائمة (بما في ذلك معالجة تزامن حالات الرفع من القائمة)؛ وتنمية القدرات التي تركز على المجالات التي قد تكون معوقات التمويل فيها أشد من غيرها (مثل مجالي تعبئة الموارد المحلية وإدارة الديون)؛ وتعزيز تدابير الدعم الاستثنائية والمؤقتة من أجل البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بما في ذلك استحداث عملية لعكس مسار الرفع من القائمة.

54 - ويجب أن تكون الجهود الرامية إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتعبئة موارد إضافية من أجل التنمية مقترنة بجهود ترمي إلى تحسين جودة التعاون الإنمائي وأثره وفعالته. وينبغي للبلدان أن تهدف إلى تحسين الربط بين خططها واستراتيجياتها ومواردها، في حين ينبغي للشركاء في التنمية أن يبذلوا مزيداً من الجهود لمواءمة تدخلاتهم مع الأولويات القطرية. ويمكن أن تكون أطر التمويل الوطنية المتكاملة أداة مفيدة في تحسين فعالية التعاون الإنمائي عن طريق مواءمة الخطط والاستراتيجيات والموارد.

التجارة الدولية كمحرك للتنمية

55 - لقد أسهمت التجارة الدولية في النمو الاقتصادي والحد من الفقر والتدفقات المالية الخاصة في البلدان التي يدعمها تعاون دولي قوي، يتجسد في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأدت التوترات التجارية الأخيرة إلى التشكيك في صحة الطريقة التي تُمارَس بها التجارة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون لأزمة كوفيد-19 أثر كبير على التجارة، بما في ذلك التجارة في الخدمات. وأي استجابة للأزمة تعزز الحماية أكثر ستسهم في إبطاء الإنعاش في مرحلة ما بعد الأزمة.

56 - وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها النظام التجاري المتعدد الأطراف، فهو يواجه حالياً تحديات على نطاق لم يسبق له مثيل منذ عقود. فعلى مدى العامين الماضيين، فرضت الحكومات قيوداً تجارية تغطي قدراً كبيراً من التجارة الدولية. ولا بد من عكس هذا الاتجاه. ويتعين على الحكومات أن تظهر قيادة وتنسيقاً جماعيين قويين في كبح فرض تدابير جديدة تُقيد التجارة وفي الحد من أثر القيود المتركمة.

57 - وثمة تحد رئيسي آخر للنظام التجاري المتعدد الأطراف يتمثل في الشلل الذي أصاب هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية، التي لم يعد لديها ما يكفي من الأعضاء للبت في المنازعات التجارية. ومن المهم أن يحدد أعضاء منظمة التجارة العالمية الحلول التي يمكن أن تكسر الجمود الحالي. وفي الوقت نفسه، اتفق بعض الأعضاء على العمل من أجل إيجاد خيارات مؤقتة لاستمرار تشغيل آلية تسوية المنازعات الثنائية المراحل بينما يجري الاتفاق على حل أوم.

58 - وستحدد الاستجابة المتعددة الأطراف لهذه التحديات الهائلة المسار الذي سيمضي فيه الاقتصاد العالمي لعقود قادمة. وقد أبدى أعضاء كثيرون استعداداً واضحاً للحفاظ على النظام التجاري العالمي وتعزيزه في إطار منظمة التجارة العالمية. ويتعين عليهم ترجمة أقوالهم إلى أفعال.

59 - وينبغي أن يزيد إصلاح منظمة التجارة العالمية من تفاعل النظام التجاري المتعدد الأطراف مع الحقائق الاقتصادية الجغرافية للقرن الحادي والعشرين حتى يتسنى لهذا النظام أن يواصل الاضطلاع بدوره الهام في تنفيذ خطة عام 2030. فعلى سبيل المثال، يعمل أعضاء المنظمة على وضع قواعد تجارية جديدة تهدف إلى الحد من إعانات الصيد الضارة التي تسبب الإفراط في صيد الأسماك وفي قدرات الصيد. وأعيد أيضاً تنشيط المفاوضات الزراعية، التي لطالما اعتبرتها البلدان النامية مسألة هامة. وتستكشف مجموعات من أعضاء المنظمة أيضاً القواعد التي يمكن وضعها في المستقبل بشأن تيسير الاستثمار، والتجارة الإلكترونية، والقواعد المحلية لتنظيم التجارة في الخدمات، وكذلك بشأن المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتمكين المرأة في الاقتصاد العالمي. وسيكون المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في كازاخستان في حزيران/يونيه 2020، محطة هامة على طريق هذه الجهود.

60 - وبغية تعزيز مساهمة التجارة الدولية في التنمية المستدامة، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات فورية لمعالجة مسألتين أخريين. المسألة الأولى هي وضع تدابير للتصدي للتحديات المستمرة التي تواجهها أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية. وربما يشمل ذلك الاتفاق على المتابعة المحتملة للغاية 11 من الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، التي تتضمن دعوة إلى مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية بحلول عام 2020. وستشمل هذه المتابعة بناء القدرات التجارية والإنتاجية لأقل البلدان نمواً بحيث يسهم توفير فرص النفاذ التصليبي إلى الأسواق إسهاماً أكبر في نمو صادراتها، وكذلك في التنوع الاقتصادي. وسيطلب ذلك آليات داعمة مستمرة مثل مبادرة المعونة لصالح التجارة والإطار المتكامل المعزز. ويمكن أيضاً أن تستفيد البلدان التي ستخرج من فئة أقل البلدان نمواً في السنوات المقبلة من أحكام مؤقتة تتعلق بإمكانية الوصول إلى الأسواق من أجل ضمان تحول سلسل والحد من أثر الفقدان المفاجئ للأفضليات.

61 - أما المسألة الثانية، فهي تكثيف الإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي في سبيل تحسين توزيع المكاسب المتأتية من التجارة. فالأخذ بالتكنولوجيات الجديدة، على سبيل المثال، يؤدي دوراً هاماً في مساعدة صغار المنتجين وممارسي الأعمال التجارية في تحقيق المكاسب من التجارة الدولية، بسبل منها التجارة الإلكترونية. ويمكن للتمكين من خلال التكنولوجيات الرقمية أن يعزز أيضاً ارتقاء النساء إلى مراتب أعلى في الوظائف خارج القطاع غير الرسمي. ولمساعدة صغار المنتجين وممارسي الأعمال التجارية على الاستفادة من الفرص المتاحة من خلال من التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، يجب زيادة الدعم الدولي، بما في ذلك في شكل المعونة من أجل التجارة، لتحسين استعداد البلدان النامية على المستويين المادي والمؤسسي لممارسة التجارة الإلكترونية. وينبغي لأي قواعد شاملة بشأن التجارة الإلكترونية يجري استكشافها أن تعالج أيضاً بفعالية الاحتياجات المحددة للبلدان النامية.

62 - وتتطلب زيادة شمول التجارة للجميع أيضاً سد الثغرات في تمويل التجارة التي تؤثر بشكل غير متناسب على الشركات الصغيرة وتعوق قدرة البلدان على اغتنام جميع الفرص التجارية التي كانت ستتاح لها لولا تلك الفجوات. ومن الضروري أن تتواصل الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى سد الفجوات في تمويل التجارة بشكل تعاوني، بما يشمل مساعدة المصارف المحلية على الاستفادة من التكنولوجيا في رقمنة المنتجات الكثيفة الاستخدام للورق وتبسيط عمليات التحقق.

63 - وتتمثل إحدى القنوات الممكنة لتعزيز الأثر الإيجابي للتجارة على التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في الاتفاقات الثنائية أو الاتفاقات التجارية الإقليمية أو اتفاقات الاستثمار الدولية المستدامة.

وقد أعدت أجيال جديدة من هذه الاتفاقات بطريقة تجعلها موجهة نحو التنمية المستدامة، مثل التمكين الاقتصادي للمرأة، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، والاستدامة البيئية. وينبغي للاتفاقات الجديدة أو التي يعاد التفاوض عليها أن تتناول أوجه التآزر بين التجارة والاستثمار والسياسات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية، فضلاً عن الروابط السلبية المحتملة، وأن تهدف إلى توزيع المكاسب الاقتصادية من التجارة على من هم في أشد الحاجة إليها، بمن فيهم صغار المنتجين وممارسي الأعمال التجارية في البلدان النامية.

الدين والقدرة على تحمل أعبائه

64 - استمرت ديون البلدان النامية في الارتفاع في عام 2019، وإن كان بوتيرة أبطأ، واستمر معها ارتفاع المخاطر التي تهدد القدرة على تحمل الديون. ويُقدَّر حالياً أن حوالي 44 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً معرضة بشدة لخطر الوصول إلى حالة مديونية حرجة بسبب ديونها الخارجية أو وصلت بالفعل إلى حالة مديونية حرجة. ويمكن لتفشي فيروس كوفيد-19 وما يتصل به من صدمات عالمية في الأسواق الاقتصادية وأسعار السلع الأساسية أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في هذا الرقم. فالعديد من البلدان الأفريقية التي تعتمد على صادرات النفط، على سبيل المثال، يمكن أن تجد نفسها في حالة مديونية حرجة.

65 - وكما لوحظ في التقرير، فإن الفترة الطويلة التي شهدت انخفاضاً في أسعار الفائدة الدولية ومستويات غير مسبوقه من السيولة العالمية المرتبطة بالتيسير الكمي قد يسرت نمو الاقتراض. فقد أصبح التمويل التجاري متاحاً أكثر للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً. وزاد نشاط الإقراض الذي يمارسه الدائنون الرسميون من غير أعضاء نادي باريس للبلدان الصناعية الدائنة، مما أتاح فرصاً جديدة للمقترضين لتمويل التنمية.

66 - وأدى التحول في مشهد الدائنين أيضاً إلى تغيير في هيكل الدين في البلدان المقترضة، وهو ما زاد من تعرض هذه البلدان لمخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف وإعادة تمويل الدين. ومع تزايد حصة الدين التجاري من الاقتراض السيادي، تزايدت أعباء خدمة الدين. وأدت الزيادات الحادة في ديون القطاع الخاص، ولا سيما ديون المؤسسات غير المالية في الأسواق الناشئة، إلى زيادة ضعف البلدان أمام الصدمات الخارجية وعكس مسار تدفقات رأس المال.

67 - ويؤدي ارتفاع تكاليف خدمة الديون إلى تقلص الحيز المالي لتدابير مواجهة التقلبات الدورية وللاستثمارات في التحول الهيكلي الطويل الأجل وفي بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وهذا مصدر قلق كبير في ضوء الاحتياجات الاستثمارية الكبيرة التي لم تتم تليبيتها فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة. ويستدعي ذلك اتخاذ مجموعة من الإجراءات على الصعيدين الوطني والعالمي في المجالات الثلاثة التالية: إيجاد حيز مالي إضافي؛ والحيلولة دون حدوث أزمات الديون؛ وإحراز تقدم في خطة السياسات المتعلقة بإعادة هيكلة الديون.

68 - ومن شأن زيادة تعبئة الإيرادات المحلية وزيادة فعالية الإنفاق، إلى جانب المساعدة الإنمائية الرسمية، مساعدة البلدان على رفع مستوى الاستثمارات العامة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل احتواء أوجه الضعف الناجمة عن الديون. لكن من المرجح أن يستمر الضغط الرئيسي في كثير من الاقتصادات النامية، ولا سيما الاقتصادات التي تقع على عاتقها أعباء ديون كبيرة، وخصوصاً في ضوء تزايد المخاطر بسبب كوفيد-19. ويمكن أن تكون مفاوضات الديون مصدراً لتمويل استثمارات إضافية في أهداف

التنمية المستدامة - وذلك حسب الاقتراح المقدم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمقايضة بعض الديون الخارجية لمنطقة البحر الكاريبي بمدفوعات سنوية في صندوق تعزيز القدرة على الصمود. وينبغي النظر في تجربة هذه المبادرة ومبادرات مماثلة.

69 - وتتوقف القدرة على تحمل الديون أيضاً على الاستخدام الفعال للموارد المقترضة. ويُستحسن استكشاف الخيارات التي تحدد على نحو أفضل الحيز المالي الذي تكون فيه الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة منتجة. وإن اعتماد نهج بيان الميزانية العمومية الذي يوضح كيفية استخدام الموارد المقترضة، مع مراعاة الأصول العامة المنشأة، قد يسهم في فهم أفضل لأثر الاستثمار على الإيرادات الضريبية والنتائج المحلي الإجمالي. ويمكن للاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة التي تعزز القدرة الإنتاجية في البلدان أن تساعد على توليد الإيرادات اللازمة لتلبية احتياجات خدمة الديون عندما يتم اختيار مشاريع الاستثمار بعناية وتمول بشكل مستدام وتنفذها بفعالية. ونظر تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2019 أيضاً في الدور الذي يمكن أن تؤديه مصارف التنمية الوطنية والإقليمية التي تخضع لإدارة جيدة وتكون مستدامة مالياً وتتسم بالشفافية، استناداً إلى ما جاء في خطة عمل أديس أبابا من دعوة إلى تعزيز هذه المصارف.

70 - وتُعتبر الإدارة الفعالة للديون شرطاً أساسياً للتخفيف من حدة المخاطر. فتعزيز إدارة الديون من خلال المساعدة التقنية وبناء القدرات كفيل بمساعدة البلدان على إدارة ديونها بمزيد من الفعالية. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، ينبغي مواصلة تعزيز القدرة والشفافية في مجال إدارة الديون في ضوء تزايد تعقيد مشهد الدائنين وأدوات الديون. وعلى الرغم من أن المسؤولية عن كفاءة شفافية الديون تقع في المقام الأول على عاتق المدينين، فالدائنون يتحملون جزءاً من المسؤولية فيما يتصل بجعل أحكام وشروط الإقراض علنية وواضحة وسهلة التتبع. وللمساعدة المقترضين على تجنب مآته الديون، ينبغي للدائنين الرسميين إيلاء الاهتمام المناسب لتفادي التأثير سلباً على قدرة البلدان المقترضة على تحمل الديون، بوسائل منها توفير التمويل بشروط أكثر يسراً وكفالة الاتساق الكامل لممارسات الإقراض مع ممارسات التمويل المستدامة والمسؤولة.

71 - وقد ازدادت حالات العجز عن تسديد الديون في كثير من الأحيان بسبب الصدمات المناخية والبيئية. ومن شأن الآليات المبتكرة، مثل صكوك الديون الحكومية المشروطة، أن تتيح للبلدان المدينة تأجيل المدفوعات في حال حدوث صدمات محددة. وعلى الرغم من إنجاز قدر كاف من الأعمال التحليلية بشأن هذه القروض، لم يُسجل سوى إقبال محدود عليها لدى الدائنين من القطاع الخاص أو الدائنين الرسميين. ويمكن للدائنين الرسميين أن يأخذوا زمام المبادرة في استخدام هذه الصكوك وتعزيز الإقبال عليها، وهو ما يمثل في المقام الأول نهجاً تعاقدياً لإيجاد "متنفس" للبلد المقترض في فترات الإجهاد، ومن ثم الحيولة دون وصوله إلى حالة مديونية حرجة.

72 - وتدل الخبرة المكتسبة في السنوات الأخيرة على أن المشهد الجديد تسبب في تعقيد وإطالة عملية إعادة هيكلة الديون. ويؤدي ذلك إلى زيادة التكلفة الاجتماعية لأزمات الديون، بما في ذلك على أفقر المواطنين. وبالتالي، يتعين على المجتمع الدولي بذل مزيد من الجهود لإعادة النظر في الآليات القائمة والتوصل إلى عملية دولية عادلة وفعالة وحسنة التوقيت لتسوية الديون. ويعتمد تحقيق البلدان لأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 على إحراز التقدم في جميع هذه المجالات. ويمكن للأمم المتحدة أن توفر محفلاً للحوار غير الرسمي والشامل بين جميع أصحاب المصلحة يتم فيه النظر في خيارات السياسة العامة لتمويل الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة مع الإبقاء على مستوى دين يمكن تحمله.

معالجة المسائل النظامية

73 - لا يزال نظام النقد الدولي عرضة للتقلبات ومخاطر العدوى، مثل التقلبات المالية المسجلة في الآونة الأخيرة بسبب كوفيد-19، إلى جانب المخاطر الناجمة عن زيادة الرفع المالي. وإن الأثر الذي قد يترتب على ذلك في استقرار النظم يتوقف على طبيعة الروابط المالية الدولية وحسن توقيت الاستجابات السياسية وفعاليتها.

74 - وكانت الإصلاحات المالية المنفذة تصدياً للأزمة المالية لعام 2008 بالغة الأهمية في تعزيز سلامة النظام المصرفي ومواجهة المخاطر والنظر في القنوات والآليات المتصلة بالأزمة. وينبغي للهيئات التنظيمية والإشرافية أن تكون قدوة في تعزيز تنفيذ الإصلاحات المتبقية في الوقت المناسب وبشكل كامل ومتسق. وسيهم ذلك في إيجاد بيئة تتيج تكافؤ الفرص وتفاذي المراجعة التنظيمية.

75 - ومع ذلك، وكما هو الحال عادة، تتحو التغييرات في الإطار التنظيمي المالي بعد أي أزمة إلى التركيز على منع تكرار المشاكل السابقة، على الرغم من أن الصدمات التي يمكن أن تحدث في المستقبل قد يكون لها أسباب وقنوات انتقال مختلفة. ويؤدي انسحاب بعض الجهات من تعددية الأطراف إلى جعل الاستجابات المنسقة للآزمات العالمية أكثر صعوبة.

76 - وتتزايد حصة وكلاء الوساطة المالية غير المصرفية في أنشطة الوساطة المالية، مما قد يولد مخاطر جديدة يتعين فهمها والتصدي لها. وينبغي للبلدان أن تواصل تكثيف جهودها لتتبع الوساطة المالية وتنظيمها حسبما تؤديه من وظيفة وليس حسب نوع المؤسسة التي تمارسها، بما في ذلك ما يتعلق بالتكنولوجيا المالية. وعلى الرغم من أن الأدوات المالية الوارد بيانها في التقرير تساعد على تمويل خطة عام 2030، فقد تسبب أيضاً في جيوب رفع مالي تطرح مخاطر اقتصادية واجتماعية. وفي التقارير المقبلة، ستسعى فرقة العمل إلى البحث في هذه العلاقات وسبل التصدي للمخاطر.

77 - وتساهم التكنولوجيا المالية في نمو الوساطة المالية غير المصرفية، وتطمس الخطوط الفاصلة بين التسويات والبرمجيات والوساطة الائتمانية والمخاطرة. ويتمثل أحد التحديات التي يواجهها صانعو السياسات في إدارة المخاطر دون إعاقة الابتكار. وثمة خبرة متنامية في مجال تنظيم التكنولوجيا المالية ويمكن لصانعي السياسات الاستفادة من تجارب أقرانهم والاسترشاد بها في عملية صنع القرار.

78 - ويتمثل أحد مجالات الابتكار السريع في المدفوعات الرقمية والعملات الرقمية. ويلوح في الأفق عصر الاقتصاد غير النقدي. ويمكن لعمليات الدفع الرقمية، مثل الصيرفة المتقلة، أن تخفض التكاليف وتعزز الشمول المالي. ويقترح كل من القطاع الخاص والمصارف المركزية أيضاً استخدام عملات رقمية. وقد يحقق ذلك مزايا من حيث الكفاءة، لكن يُحتمل أيضاً أن يؤدي إلى تغيير جذري في ميزان المخاطر والحوافز في النظم المالية الوطنية، بما يشمل السلامة المالية والاستقرار المالي والتنمية المستدامة. وينبغي توخي الحيلة في وضع الأنظمة المتعلقة باستخدام العملات الرقمية الخاصة، في كل ولاية قضائية أو منطقة عملة إقليمية، وينبغي أن يراعي صانعو السياسات في ذلك الاستقرار المالي، والسلامة المالية، وحماية المستهلك، والخصوصية، والآثار الأوسع على التنمية المستدامة. وينبغي للمصارف المركزية التي تنظر في إصدار عملات رقمية خاصة بها أن تصمم نظاماً مكيفاً جيداً مع السياقات الوطنية تسهم في تحقيق نتائج التنمية المستدامة.

79 - وأضحى صانعو السياسات يولون مزيداً من الاهتمام أيضاً للتفاعل بين تغير المناخ والنظام المالي. وثمة اعتراف متزايد بأن المخاطر المناخية هي مخاطر مالية يتعين إدراجها في الأطر التنظيمية القائمة على تقييم المخاطر، استناداً إلى أوجه التقدم المحرز في الإقرارات الطوعية. وينبغي لصانعي السياسات أن يعتمدوا الإقرارات المالية الإلزامية العالمية بشأن المخاطر المالية المتصلة بالمناخ من أجل دعم استقرار النظم المالية على المدى الطويل. وتعمل بعض البلدان أيضاً على إصلاح نظمها المالية ولوائحها المالية من أجل كفاءة الاستقرار المالي والمواءمة المالية مع جميع جوانب خطة عام 2030. وينبغي لواقعي السياسات أيضاً أن ينظروا في وضع مزيد من أطر السياسات وبذل المزيد من الجهود التنظيمية بهدف تعزيز نظم مالية مستدامة. وتؤثر القواعد التنظيمية على الحوافز ويمكن أن تشجع على إحداث تغيير إيجابي في السلوكيات، من قبيل تعزيز الشمول المالي والحد من الاستثمار في الأنشطة المسببة لتغير المناخ أو غيرها من الأنشطة التي تتطوي على مخاطر بيئية.

80 - وقد اعتمد المجتمع الدولي مجموعات متنوعة من السياسات الوطنية والدولية بهدف التخفيف من حدة المخاطر والصدمات المالية عند حدوثها. ويتعين تعديل هذه السياسات باستمرار من أجل كفاءة قدرتها على توفير حماية كافية من الأزمات المالية. وقد تتبع من مصادر غير متوقعة ضغوط جديدة على النظم المالية، بقدر ما أدى انتشار كوفيد-19 في الربع الأول من عام 2020 إلى الهروب من المخاطرة واتساع فوارق العائدات على السندات في البلدان النامية. وينبغي للبلدان أن تستكشف أطراً سياساتية متسقة ومتكاملة تجمع بين السياسات النقدية، وسياسات أسعار الصرف، والسياسات التحوطية الكلية، وسياسات إدارة تدفقات رأس المال، وغير ذلك من السياسات، كجزء من أطر التمويل الوطنية المتكاملة، بهدف إدارة الاستخدام المفرط للرفع المالي والتقلبات المفرطة في التمويل المحلي والعبء للحدود. ويمكن أن يؤدي الاستخدام الفعال لهذه السياسات إلى زيادة الحيز السياساتي والحد من حاجة البلدان إلى اللجوء إلى التمويل الطارئ من شبكة الأمان المالي العالمية. وفي الوقت نفسه، يتعين على الدول الأعضاء أن تعمل على سد الثغرات في شبكة الأمان المالي العالمية، باتخاذ ترتيبات مالية إقليمية أكثر صرامة حيثما تكون غير كافية.

81 - وأخيراً، ينبغي للدول الأعضاء أن تنتظر فيما إذا كانت الترتيبات الإدارية في مختلف المؤسسات الدولية بحاجة إلى مزيد من الإصلاح، ولا سيما تلك التي لم تضطلع بأي إصلاحات منذ سنوات عديدة. وتتطلب خطة عام 2030 الطموحة وجود مؤسسات تتيح النظر بعناية في مسائل الاتساق والتنسيق. وقد أصبحت فرقة العمل آلية تحسين الاتساق فيما بين الوكالات.

العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

82 - من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب على البلدان في جميع مراحل التنمية أن تزيد من قدراتها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. ويتعين تطوير ممارسات وتكنولوجيات جديدة ونقلها حيثما تكون هناك حاجة ماسة إليها من أجل تعزيز نمو الإنتاجية، وتقليل الأثر البيئي، والحد من أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها.

83 - وفي تقريرها، تستكمل فرقة العمل تحليل دور التكنولوجيات الرقمية من خلال استعراض التقدم المحرز في تنفيذ ما ورد في خطة عمل أديس أبابا من التزامات تتعلق بالتكنولوجيا وبناء القدرات.

84 - وعلى الرغم من إحراز تقدم هام في معظم مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار، لا تزال توجد فجوات كبيرة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وقد تقلصت الفجوة

الجنسانية في التعليم العالي في معظم البلدان، لكنها اتسعت في أقل البلدان نمواً، ولا تزال الفجوة كبيرة من حيث الوصول إلى الإنترنت بوجه عام. وينبغي تعزيز تبادل المعارف والتعاون، بسبل منها دعم نظم التعليم، وتحسين يُسر الوصول إلى الإنترنت، والاستمرار في زيادة التعاون الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

85 - وانتشر استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة بسرعة، مما أسهم في دعم التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحفز الابتكار والشمول الماليين. ومع مرور الوقت، سيصل أثر هذه التكنولوجيات إلى جميع القطاعات والبلدان. ويتعين على جميع البلدان تطوير وتعزيز قدراتها على التكيف والابتكار التكنولوجيين، بما يتماشى مع وضع نظم ابتكار وأطر تنظيمية وطنية، تدعمها بيئة دولية مؤاتية.

86 - وقد تم على مدى السنوات القليلة الماضية إنشاء وتفعيل آلية تيسير التكنولوجيا ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وهما من النتائج الرئيسية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار في خطة عمل أديس أبابا. ويمكن للجهود المشتركة المستمرة التي تبذلها الدول الأعضاء، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، أن تساعد هاتين الآليتين على دعم تكيف البلدان النامية مع التكنولوجيات الجديدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

البيانات والرصد والمتابعة

87 - أسفر الانتشار السريع للتكنولوجيات الرقمية عن ثورة في البيانات تحمل فرصاً هائلة وتحديات للتنمية المستدامة. ومع ذلك، لا تملك جميع البلدان القدرة على الاستفادة من مصادر البيانات الجديدة، ولا تزال هناك تساؤلات بشأن أمن البيانات والوصول إليها وخصوصيتها.

88 - ولا يزال العديد من البلدان يفتقر إلى الحد الأدنى من البيانات التقليدية الجيدة، بما في ذلك بيانات التسجيل المدني والتعدادات الأساسية. وفي الوقت نفسه، يشكل ظهور شبكة بيانات جديدة ومتطورة تحدياً للدور التقليدي الذي تؤديه النظم الإحصائية الرسمية بوصفها المنتج الرئيسي للإحصاءات ومصدر المعلومات التي يستند إليها صانعو السياسات.

89 - ويتعين تحديث النظم الإحصائية الوطنية، ويلزم أيضاً تعزيز قدرات الكيانات الأعضاء فيها، لتمكين من سد الثغرات في البيانات المتعلقة بالتنمية وترسيخ دورها الجديد في بيئة بيانات متغيرة. ويتطلب ذلك تغييراً جذرياً في تعبئة الموارد من أجل الإحصاءات. ويمكن لآليات التمويل الجديدة أن تساعد في استقطاب التمويل الخارجي من مصادر مختلفة، وتعبئة تمويل إضافي، وزيادة التنسيق. وينبغي لها أن تدعم تعزيز وتحديث النظم الإحصائية الوطنية، وأن تتواءم مع الخطط الإحصائية الوطنية للبلدان.

90 - وتنتظر العديد من الحكومات في إمكانية تجاوز الأطر القانونية لأمن البيانات وخصوصيتها، وبدأت تستعرض إمكانات استراتيجيات البيانات الوطنية وجدوى إنشاء هيكل مؤسسية جديدة، بما في ذلك ما يمكن إنشائه من دور إلى المكاتب الإحصائية الوطنية بوصفها الهيئات المشرفة على البيانات. ومن أجل كفاءة نجاح هذه الجهود، ينبغي للحكومات أن تعتبر البيانات من الأصول الاستراتيجية للتنمية، وأن تكلف نظماً الإحصائية الوطنية بالاضطلاع، بالتعاون مع الكيانات الحكومية الأخرى، بمهمة استخدامها وتطويرها على نحو فعال، وأن تزودها بالقدرات اللازمة للقيام بذلك.

91 - وواصلت الأوساط الإحصائية العمل على تعزيز منهجيات توفير بيانات جيدة ومصنفة وحسنة التوقيت. وبالإضافة إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يمكن للمؤشرات الوطنية ودون الوطنية أن تدعم رصد أهداف التنمية المستدامة ووضع السياسات بشأنها، وأن تساعد على تحديد الثغرات والقيود في مجال التمويل، كجزء من إطار تمويل وطني متكامل. وخضع إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لاستعراض شامل في عام 2020، وبدأت البلدان والمناطق والمدن في تصميم مجموعات مؤشرات خاصة بها. وعلى الرغم من التقدم المحرز، تستمر الحاجة إلى مواصلة وضع وتطوير مفاهيم وتعريف وأساليب للإحصاءات الجنسانية.

92 - ونظراً إلى محدودية القدرة على قياس التنمية المستدامة بالاستناد إلى الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يجري بذل الجهود من أجل وضع توجيهات إحصائية بشأن قياس الرفاه، على النحو المطلوب في خطة عمل أديس أبابا. واستناداً إلى هذه التوجيهات، سيتعين إدراج مقاييس مختلفة للرفاه في أطر المحاسبة الوطنية من أجل أن تعكس على نحو أفضل جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.